إرشاد البصير إلى ترتيب

فيض القدير

شرح أحاديث الجامع الصغير على الأبواب

شرحه

العلامة زين الدين محمد بن عبد الرؤوف المناوي

المتوفى سنة ١٠٣١هـ / ١٦٢١م

جمع أحاديثه

الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

المتوفى سنة ٩١١هـ / ١٥٠٥م

الجزء الأول

اعتنى بجمعه وترتيبه وترتيبه على الكتب
والأبواب والتعليق عليه وإعداد فهارسه

أبو عبد الله خالد بن أحمد بن أحمد الخولاني

دار العقيدة

بسم الله الرحمن الرحيم

■ حقوق الطبع محفوظة ■

٢٠١١م - ١٤٣٢هـ

إرشاد البصير

إلى ترتيب فيض القدير

الجزء الأول

عدد الصفحات: ٧٣٦ صفحة

رقم الإيداع: ٢١٩٩٤/ ٢٠١٠

دار العقيدة

بسم الله الرحمن الرحيم

نموذج رقم ١٧

الأزهـــر
مجمـع البحـوث الاســـلامية
الادارة العـــامة
للبحـوث والتـاليف والترجمـة

AL-AZHAR
ISLAMIC RESEARCH ACADEMY
GENERAL DEPARTMENT
For Research, Writting & Translation

٧٢٤٨

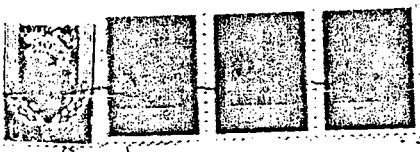

السيد / ظافر بن حسن المحوالي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته — وبعد

بناء على الطلب الخاص بفحص ومراجعة كتاب: إرشاد البصير إلى ترتيب فتاوى الشيخ عبد العزيز بن باز

جمع المشرف عليه د. سعد الشثري

نفيد بان الكتاب المذكور ليس فيه ما يتعارض مع العقيدة الاسلامية ولا مانع من طبعه على نفقتكم الخاصة .

مع التأكيد على ضرورة العناية التامة بكتابة الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة . وفي حالة الزيادة أو النقصان يعيد للتصحيح لاعتماد

والله الموفق ،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

مدير عام
ادارة البحوث والتأليف والترجمة

تحريرا في ٢٤ / ١٤٠٨ هـ
الموافق ٤ مارس / ١٩٨٨ م

عدنا ه

تقبلة الأمين المساعد للبحوث

يعتمد
الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية
إبراهيم عطا الفيومي

سماحة

علي جمعة
مفتي الديار المصرية

Prof. Ali Gom'a
Grand Mufti of Egypt

تقريظ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه . . وبعد ،

فإن حديث رسول الله ﷺ هو المصدر الآخر للإسلام مع كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وحديث رسول الله ﷺ هو محور خدمة النص ولذا نرى العلماء يبذلون الجهود المتالية في جمعه وترتيبه وشرحه وتوثيقه حتى يظهر المقبول من المردود ثم يلهمهم الله تعالى التطوق والتفهم لمهمة للعمل به وامتثالاً لجعله ﷺ الأسوة الحسنة التي أمرنا باتباعها : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ (الأحزاب:٢١) ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ (الحشر: من الآية٧) ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (النحل: من الآية٤٤) .

وبين أيدينا إرشاد البصير في ترتيب فيض القدير الذي هو للعلامة المناوي رحمه الله رتبه الشيخ خالد الحولاني على الأبواب لتعم به الفائدة وأضاف مجهود الشيخ الألباني في تصحيحه وتصنيفه للحديث مع مجهود الجلال السيوطي والمناوي وحافظ على شرح المناوي وعلق على شيء منه وهو كتاب ندعو الله أن ينفع به المسلمين وأن يكون في سلسلة خدمة سنة رسول الله ﷺ وأن يبارك الله في صاحبه ويجعله في ميزان حسناته يوم القيامة .

أ . د / علي جمعة

مفتي الديار المصرية

مكتب : Office ٠ ٥٨٥٣٧٤٤ - ٥٨٥٣٧٤١ منزل : Home ٠ ٢٧٤٤٦٠٤
E-mail: gomaa@mekinet.com
E-mail: fatwa@dar-alifta.org

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

هذا الكتاب استغرق مني تصنيفه ما يقرب من خمس سنوات تفرغت فيه لجمع مادته على الأبواب بعد نثرها من الكتاب، إذ كانت أحاديثه بشروحها مرتبة على الأحرف الأبجدية، وقد سرت فيه سير تأليف الجوامع التي رتبها أصحابها على جميع أبواب الدين كالصحيحين، وتثبت أثناءها من تبويبه ومراجعة فصوله، وانتهيت منه منذ عدة سنوات، ثم لم تسمح ظروف كثيرة بنشره إلا هذا العام، فقمت بمراجعة مادته، وإعادة النظر في تبويبة، وانتهيت بعد المراجعة إلى الإبقاء على مباحثه وتبويباتها كما كتبت من قبل إلا من إضافة ملاحظات يسيرة ومراجعات قليلة رأيت استحسانًا وضعها لخروج الكتاب في مظهر عام جميل.

فالحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل الذي تم في سبيل تيسير مادة التراث الإسلامي على الباحثين، وأستطيع القول الآن أن الكتاب بعد ترتيبه أصبح يقدم تصورًا موضوعيًا وحقيقيًا لمحاسن ما يحتويه التشريع الإسلامى من خصوبة وثراء في مادته، وسعة في تحقيق مصالح الناس وحل لمشكلاتهم في كل عصر، إذ لم يترك بابًا من أبواب الحياة تمس الحاجة إليه إلا احتواه وفيه أجوبة كثيرة لتساؤلات تحيك في الأنفس، وفي هذا أكبر إعجاز.

كما أن فيه ردودًا على من اتهم التشريع الإسلامى بالقصور وعدم موائمته للعصور المتأخرة، فزمننا هذا تصارعت فيه النظم والأفكار والقيم الوضعية بطرق مختلفة ومتكاثرة، واختلطت فيه الحقائق بالأكاذيب، فنسأل الله عز وجل أن يجعل فيه نور الحق واضحًا جليًا لمبتغيه.

وأخيرًا فالحمد لله حمدًا وافيًا الذي شاء لهذا الكتاب أن يرى النور بعد أن ظل حبيس الخزائن والأوراق سنوات عدة، والشكر له على ما أنعم وأتم.

المصنف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله جامع الشتات من الأحياء والأموات، وسامع الأصوات باختلاف اللغات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له رب الأرض والسموات، ذو الأسماء الحسنى والصفات العلى، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، المبعوث بالآيات الظاهرات، والخوارق البينات ﷺ وعلى آله وصحبه، وعلى أزواجه الطيبات، صلاة وسلامًا على الآباد متواليات.

أما بعد:

فإن الاشتغال بالعلم الشرعي عمومًا وبعلم الحديث النبوي خصوصًا، من أفضل القربات، وقد جمع أئمتنا منه الشتات على المسانيد والأبواب المرتبات، طمعًا في الأجر، وتسهيلاً منهم للأمر، وتقريبًا للظفر.

فأحببت أن أضرب بسهم مع من تقدم في الأجر، رجاء أن يرفع الله به لي في الآخرة المكانة والقدر.

فطرقت باب القدير، وصنفت[1](*) كتابًا أسميته: (إرشاد البصير)، قصدت فيه ما دعت الحاجة إليه من ترتيب كتاب: (فيض القدير[2] على نسق الكتب والأبواب[3])

---

(١) كان السبب في فكرة ترتيب وتصنيف الكتاب على الأبواب الأخ الشيخ/ صالح بن محمد الجبرى -حفظه الله- ورعاه، فقد نبه إلى هذا في مجلس، وذكر بعض الفوائد المترتبة عليه، ثم أشار علينا بذلك، فاستخرنا الله -جل وعلا-، فشرح الله صدورنا للعمل فيه، فجزى الله الشيخ على ما أشار به.

(*) وقد جاء في المعجم الوسيط «صنَّف الكتاب: ألفه على التشبيه».

(٢) كتاب «فيض القدير» هو شرح للإمام المناوى على الجامع الصغير للإمام السيوطى، الذى جمع فيه مؤلفه ما يربو على عشرة آلاف حديث، اختارها من أربعين ألف حديث من جامعه الكبير، وهو كتاب عظيم الفائدة في مادته الحديثية، وقد حظى بتقدير الأئمة وعكوف بعضهم على دراسته وخدمته، وإتمامًا للفائدة سأذكر نبذة عن الجامع الصغير، ودراسة الأئمة عليه وشروحاتهم في الفصول الآتية.

(٣) متحريًا فى ذلك -الطريقة التى سار عليها علماء المذاهب الفقهية، وأصحاب الصحاح والسنن وغيرهم-، وقد تختلف الفهوم في دلالة نص حديث ومعناه، إلا أننا قربنا الموضوع ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، وسنذكر المنهج الذي سرنا عليه في تريتب الكتاب في فصل: عملنا في الكتاب ومنهجنا في ترتيبه وتقسيمه.

بعد أن كان مرتبًا على حروف المعجم - الهجاء -، حتى يسهل فيه للباحث طلب الحديث؛ إذ أن الأحاديث فيه مفترقة منثورة؛ فلا يضبطها أبواب، فيعسر على مبتغى الحديث أن يجده - وإن كان عالمًا بمفهومه-، إلا إذا عرف طرفه وأوله، وكم من حديث تغير أوله بمختلف رواياته[1]، كذلك من رام أحاديث موضوع من الموضوعات[2]، فعليه أن يتصفح جميع الكتاب حتى يجمع شمل موضوعه، وهذان الأمران مما يؤخذ على الكتاب، وعلى جميع المصنفات التي رتبت أحاديثها على حروف المعجم، فعزمت بتصنيفي أن أتسبب بتقريبه، وأتقرب إلى الله بتهذيبه وترتيبه، وأسهِّله على طلابه بوضع كل حديث في بابه الذي هو أولى به، ليؤمه من هجره، ويقدمه من أهمله أو أخره. فالغرض الأصلي والمقصود الكلي من التصنيف في كل فن من فنون العلم، هو تيسير سبيل المطلوب على الطالبين، وتقريبه إلى أفهام المقتبسين، ولا يلتئم هذا المراد؛ إلا بترتيب تقتضيه الصناعة.

وقد أصبح بفضل الله بعد تقسيمه على الكتب وترتيبه على الفصول والأبواب، وفير العائدة؛ كثير الفائدة.

علمًا أن هناك فوائد أخرى توخيت الاعتناء بها وهى تابعة لما تقدم ذكره، وأرجو أن أكون وفقت في العمل بها. منها: تنظيم المعلومات: فالقدرة على تنظم المعلومات تنظيمًا منهجيًا، أمر لا يستهان به، ولا يستغنى عنه، وما كل امرئ بمستطيع تبويب المادة، وتوحيد أجزائها، ووضع كل منها في مكانه اللائق به بقدره المناسب، بعد إبعاد ما هو خارج عن موضوعها.

فترتيب الأحكام الفقهية بتنسيق ودقة وعناية في الكتب والأبواب، وحصرها وفق ضم كل شكل إلى شكله، وكل فرع إلى أصله، مبنية على مآخذها ومقاصدها، تسهل للقاصد والراغب عقبة كأداء في الوصول إلى مكنونات الفقه الإسلامي، والاستفادة التامة من ذخائره؛ إذ أن ترتيب المسائل الفقهية وتصنيفها مع ما يناسبها، مختلفة بين المذاهب، وهي مشكلة منهجية وثغرة علمية لا يمكن التقليل من شأنها،

(١) كان منهج الإمام السيوطي -رحمه الله تعالى- في إيراد الحديث مراعاة أول لفظ فيه، فينسبه غالبًا لمن أخرجه فقط بتلك الرواية، دون النظر إلى من أخرجه غيره من الأئمة باختلاف أول لفظة فيه وإن كان المعنى سواء.

(٢) أي: أن من أراد أن يطلع على أحاديث الصلاة، أو الزكاة، أو البيوع أو غيرها، لم يمكنه ذلك إلا إذا تصفح جميع أوراق الكتاب ورقة ورقة !!، وهذا عسير جدًا.

وهي وإن كانت متصلة بالشكل، فإنها تؤثر على الجوهر[1]، فطن لهذا كبار المؤلفين في الإسلام ونبغاء الفقهاء، يقول شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي: «وأنت تعلم أن الفقه وإن جلَّ، إذا كان مبدداً تفرقت حكمته، وقلّت طلاوته، وضعفت عند النفوس طلبته».

وإذا رتب الأحكام مخرجة على قواعد الشرع مبنية على مآخذها، نهضت الهمم حينئذٍ لاقتباسها، وأعجبت غاية الإعجاب بتقمص لباسها أ . هـ.

ومن الفوائد أيضًا: أن التراجم على الفصول والأبواب هى بمنزلة الشرح المجمل للأحاديث، وذلك أن بعض الأحاديث مجمل، وبعضها مفصل ذُكر فيها سببه وقصته، وبعضها ليس كذلك، فاهتمت الترجمة بهذا المقصد.

ومنها: أن في اجتماع الأحاديث ذات الموضوع، فائدة جمع جميع الروايات من الكتاب، بألفاظها، وطرقها، وشواهدها، سواء في المصنف الذي هو الجامع الصغير، أو فيما أضافه شارح فيض القدير مستشهداً به، معزوة إلى من خرجها من الأئمة، مع ذكر صحابيها الراوى أو غيره، وهذا يكسب الباحث ويثريه بالفوائد الحديثية والفقهية، ويعينه على تدقيق مسائله وتوضيح مشكله؛ إذ أن بعض الأحاديث جاءت من طريق

(١) اعلم رحمك الله أن هناك اختلافًا أيضًا بالنسبة لترتيب أبواب الفقه الإسلامي عند الفقهاء، فالأبواب المتقدمة في مذهب، متأخرة ترتيبًا عن مذهب آخر، فمثلاً قسم المعاملات متقدم على النكاح عند الشافعية والحنابلة، وباب النكاح متقدم على المعاملات عند الحنفية والمالكية، بالإضافة إلى أن الأبواب والفصول التي تندرج تحت الأقسام الرئيسية تختلف في مذهب عن المذهب الآخر، فقسم المعاملات مثلاً عند المذاهب المالكية والشافعية والحنابلة لا يعنى إلا عقود البيوع وما شابهها، في حين أن هذا القسم عند الأحناف أعم وأوسع؛ إذ يعنى عندهم المعاوضات المالية والمناكحات، والمخاصمات، والأمانات والتركات، كما يختلف توجيههم أحيانًا بالنسبة للموضوع الواحد، فبعضهم يجعله من قبيل العبادات، والبعض الآخر يجعله من قبيل المعاملات، مثل (باب: السباق) أو (المسابقة)، يعده المالكية من قبيل العبادات، فهو ألصق بباب الجهاد، في حين يعده الحنابلة في أبواب المعاملات، وهكذا دواليك.. وقد نهجنا في ترتيب كتابنا هذا، طريقة هي أنفع للقارئ، وأبعد عن التعقيد، مع مراعاة ترتيب الأحكام على قواعد الشرع ومبنية على مآخذها، وقد استفدنا في ذلك من بحث «ترتيب الموضوعات الفقهية ومناسباتها في المذاهب الأربعة» للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان أستاذ الفقه المقارن بقسم الدراسات العليا بكلية الشريعة - جامعة أم القرى - ضمن سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية، وهو بحث قيم في القضاء على مشكلة أسباب التباين والاختلاف بين المذاهب وترتيب الفقه الإسلامي وموضوعاته مع ما يجانسها ويشاكلها، ولا يستغنى عنه في هذا الباب، وفيه فوائد جمة.

تامة ومن طرق أخرى ناقصة، أو مختصرة، أو اشتملت الأحاديث على معانٍ مؤكدة لأمر أو مغايرة، ولا يخفى ما فى ذلك من عظيم الفائدة[1] للباحث البصير.

علمًا أن هناك فوائد أخرى سيتبينها القارئ في حينها، ولا تخفى على من عنده طرف علم بالكتاب والسنة.

ومما سبق يظهر لنا ما في ترتيب الكتاب على الأبواب من فوائد جَمَّة جامعة لآفاقه ومتممة لفوائده.

ونحيط القارئ علمًا أن الكتاب جمع كتبًا عدة غير ترتيبه على الأبواب نشير إليها، لأنها قد تخفى على البعض:

١- فالمتن الذي هو أصل الكتاب، للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي -رحمه الله- جمع أحاديثه في كتاب سماه: (الجامع الصغير).

٢- وشرحٌ على أحاديث هذا الجامع، للإمام العلامة محمد المدعو/ عبد الرؤوف المناوى، وسماه: (فيض القدير)، وسيأتي تفصيل لمزايا شرحه في فصل خاص.

٣- ونقد لأحاديث الجامع الصغير مع تمييز صحيحها من ضعيفها، للعلامة، محدث العصر، محمد ناصر الدين الألبانى - رحمه الله-.

٤- زيادة على ذلك، التعليقات التي أضافها بعض العلماء على شرح المناوي ولا تخلو من فائدة، مع تعليقات أخرى لنا أضفناها دعت الحاجة إليها.

وبالرجوع أيضًا إلى فصل عملنا في الكتاب يعرف القارئ الجهد الذي يبذل في نص الكتاب من جهة ضبط الألفاظ عن الخطأ، أو التصحيف، أو من جهة الإخراج العام وهي تضاف إلى ما سبق.

---

(١) يستفيد المطلع أيضًا من اختلاف الألفاظ والروايات الواردة في الكتاب وشرحه بعد اجتماعها، زيادة علم للأحكام، وبعد نظر، وسعة دراية، وذلك لأن الأحاديث يفسر بعضها بعضًا، فتبين المسائل الخلافية بمقتضى الدلالات الحديثية، هذا من جهة الفقه، أما من جهة الفوائد الإسنادية، فيستفيد المطلع من تشعب الروايات وتعدد مخرجيها، معرفةً بطرق الأحاديث وأسانيدها، فقد يأتي الحديث من طريق صحابيين فيخرج بذلك عن حد الغرابة، أو يأتى الحديث من طريق موصولاً ومن طريق آخر مرسلاً، أو يأتي الحديث زائدًا فيه بعض الرواة في الإسناد أو ناقصًا من طريق آخر، -طبعًا هنا بعد الرجوع إلى موارد المؤلف- أو يأتي من طريق عالى الإسناد، ومن طريق آخر نازل، فهذه النكت الإسنادية، والنوادر المتنية، لها فوائدها الحديثية فضلاً عن فوائدها الفقهية.

ومما تقدم ذكره يظهر لنا مزية هذا الكتاب العظيم الفائدة، ولو أخذ في الاعتبار إضافة إلى كل ما سبق، امتيازه بما حواه من ثروة نبوية؛ إذ يحمل بين دفتيه أكثر من عشرة الآف حديث مشروحة؛ جامعة لمحصول جوامع الكلم والبيان؛ فهو كنز من كنوز السنة النبوية، وموسوعة حديثة وفقهية، بل وعلمية وتعليمية، شامل لجميع أشكال وفنون العلوم الشرعية المختلفة، من عبادات، ومعاملات، وآداب، الناس اليوم - في أمس الحاجة إليها -، فلا يستغنى عنه عالم فضلاً عن طالب علم، بل ولا المحدث فضلاً عن الفقيه والخطيب والأديب. وكثرة محاسن الكتاب، لايعدها الواصفون، وهو غني بنفسه عن التعريف عند الاطلاع عليه، وقد ذكر العلامة الألباني -رحمه الله- في مقدمة كتابه النفيس (صحيح الجامع الصغير وزيادته)، عن الجامع الصغير، أنه كتاب جليل، وقد وقع له القبول التام، وكثر شارحوه من أئمة الإسلام، وعمّ بنفعه سائر البلاد الإسلامية للخاص والعام، فكيف وقد اجتمع معه ما سبق ذكره، وتوّج بما تقدم نشره؟!

وفي الختام فإن وفقت فيه للصواب، فهذا ما كنت أرومه وأبغيه، وهو محض فضل الله -تعالى- ومنته عليَّ، وإن أخطأت فحسبي أني كنت حريصًا على أن لا أقع في الخطأ، وقد بذلت قصارى جهدى وغاية وسعى، ولست أدعى لنفسى الكمال وأني قد بلغت الغاية أو قاربت النهاية، وإنما هو جهد المقل، وعمل الضعيف، فإن أحسنت فلله الفضل، وإن أكن قد قصرت فهذا شأن البشر؛ إذ الكمال لله، والعصمة للأنبياء، وكل ابن آدم خطاء.

وإني لأرجو ألا أعدم من مستفيد منه دعوة تخلص لي ولوالدي تنفعني يوم يساق الناس لرب العالمين.

فنسأل الله -تقدس- أن يجعل حظنا منه وجهه والدار الآخرة، وأن لا يحرمنا ثوابه في الدنيا، بإقرار أعيننا بوضع القبول له، فليس لنا غنى عن فضله وكرمه، إنه ولى ذلك والقادر عليه، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

خالد بن أحمد الخولاني

غفر الله له ولوالديه

التعريف
بالجامع الصغير من حديث البشير النذير

ألّف الإمام السيوطي كتابًا أسماه: «جمع الجوامع»، أو «الجامع الكبير»، قصد فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها[1]، وقسمه إلى أحاديث قولية وأحاديث فعلية، ثم انتقى من قسم الأحاديث القولية - جملة أحاديث من أصحها وأخصرها وأشملها - كما قال-، وزاد عليها بعض الزيادات، وسماها: «الجامع الصغير»[2]، ورتب أحاديثه على حروف المعجم في الحرف الأول فما بعده - إلا أنه لم يلتزم في ترتيب أحاديثه الدقة - ليكون الكشف عن الحديث سهلاً ميسرًا - أي: لمن كان يعرف طرف الحديث -، فبدأ الأحاديث التي أولها (همزة)، ثم بالتى أولها (باء)، وهكذا إلى آخر الكتاب.

وجرت عادة الإمام السيوطي في كتابه هذا أنه يسرد الحديث أولاً محذوف الإسناد، ثم يتبع الحديث بذكر من خرّجه من أئمة الحديث برموز وضعها لهم، ثم يذكر بعد ذلك اسم راوي الحديث من الصحابة، ثم يعقّب ذلك برموز لبيان درجة الحديث وهي: (صح) لما حكم عليه بالصحة و(ح) لما حكم عليه بأنه حسن، و(ض) لما حكم عليه بلضعف.

والكتاب يعتبر كنزًا من كنوز السنة النبوية، وقد وفُق الإمام السيوطي -رحمه الله - باختياره للأحاديث، ولا يتعجب من ذلك فالإمام يعتبر عند أهل الإسلام من الموسوعات العلمية التي يندر الزمان أن ينجب مثلها، وقد حاول الإمام أن يجمع في كتابه هذا كل ما تمس إليه حاجة المسلم، وطلاب العلم الشرعي، والكتاب يعد مرجعًا

(١) قال العلامة الشيخ: صالح المقبلي في كتابه «العَلَم الشامخ» بعد أن استغرب أنه لم يتصد أحد لجميع الأحاديث النبوية على الوجه المقرب: «لعلها مكرمة أدّخرها الله لبعض المتأخرين، وإذ الله قد أكرم بذلك وأهّل له من لم يكد يُرى مثله في مثل ذلك وهو الإمام السيوطي في كتابه المسمى: «بالجامع الكبير» انظر «العلم الشامخ» (ص٣٩٢).

(٢) جمع أحاديث هذا الكتاب من نحو (٣٠) كتابًا من كتب السنة، بل أخذ من غير المرموز لهم، يدرك ذلك من اطلع على الكتاب وتصفح أوراقه، وسيأتي بيانها برموزها في آخر هذه المقدمة ترجمة الإمام السيوطي - رحمه الله-.

مفيـداً للفقيه، والمفسـر، والواعظ، وحتي المحدث ونكتفى بما قاله العـلامة الألباني - رحمه الله- في معرض ثنائه عليه في مقدمة كتابه: (صحيح الجامع الصغير وزيادته) قال -رحمه الله-: وبعد فإن كتاب «الجامع الصغير» من أجمع كتب الحديث مادة، وأغزرها فائدة، وأقربها تناولاً، فلا غرابة إن سارت به الركبان، وتداولته أيدى العلماء والطلاب في كل زمان ومكان، على اختلاف درجاتهم، وتباين مشـاربهم، وتباعد اختصاصهم، فلا يـكاد يستـغني عنه المحدث، فـضلاً عن الفـقيـه والخطيب، بله والأديب، ولذلك تعددت طباعته وكثر شراحه أهـ، ومما سبق نعلم أن للكتاب قبولاً عند شتى الطبقات؛ لذلك قام بدراسته وشرحه كثير من العلماء، ومن أشهر من شرح الكتاب واعتنى به:

١- الشيخ: شمس الدين محمد بن العلقـمي الشافعي، المتوفى سنة تسع وعشرين وتسعمائة وقيل سنة ٩٦٣ وقيل ٩٦٩، وهو تلميذ السيوطي مؤلف (الجامع الصغير)، فلقد شرح[١] الجامع الصغير في مجلدين سماه: «الكوكب المنير».

٢- العـلامة: نور الديـن علـي القاري، نزيل مكة المكرمـة، فلقد شرحـه أيضًا. المتوفى سنة ١٠١٤هـ.

٣- الشيخ أبو عـبد الرحمن محمـد بن عبد الله القلقشندي بلدًا، الشـعراوي الخلوتي؛ الشهـير بحجـازي الواعظ المصري، الإمام المعـمر المحدث المسند القـاري شرحه في كـتاب سماه: «فتح المولى النصير بشرح الجامع الصغير» في اثنى عشر مجلدًا ومات سنة ١٠٣٥هـ.

٤- الشيخ: علي بن الشيخ نور الدين بن محمد إبراهيم المعروف بالعزيزي، فلقد شرحه أيضًا في كتاب سماه: «السراج المنير بشرح الجامع الصغير» ومات سنة ١٠٧٠هـ تقريبًا.

٥- العلامـة: محـمد بن إسـماعيل الأمـير الصنعـاني اليمـاني، فلقد شـرحه في مجلدين[٢] المتوفى سنة ١١٨٢هـ.

٦- حـافظ المغرب أبو العـلا إدريس بن محـمد الـعراقى الحـسيني، المتـوفى سنة (١١٨٣هـ) شرع في شرح الجامع الصغـير، فوصل إلى مائة حديث، وتكلم على كل حديث على طريقة الحفاظ ولم يكمل[٣].

---

(١) طبع قطعة منه. كما أشار بذلك مرتب أحاديث «صحيح الجامع وزيادته».

(٢) طبع قطعة منه. المصدر السابق.

(٣) الكتاب المشار إليه مـخطوط ولم يطبع كما أشار إلى ذلك مرتب أحاديث «صحيح الجـامع الصغير وزيادته في مقدمته».

٧- الشيخ أحمد الغُماري المتوفى سنة ١٣٨٠هـ ألّف كتابًا سماه: (المداوي لعلل الجامع وشرحَي المناوي)، وآخر مسماه: (التقييد النافع لمن يطالع الجامع)، وهو مجلد، وله أيضًا: (المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير)، ولشقيقه المحدث الشيخ عبد العزيز الغُماري -حفظه الله- كتاب سماه: «المشير إلى ما فات المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير».

٨- الشيخ - العلامة: محمد ناصر الدين الألباني، قام بنقد أحاديث الجامع الصغير وزيادته، وبيان مرتبتها من حيث الصحة والضعف، وقد خدم الشيخ هذا الكتاب خدمة عظيمة، بتحقيق هذا المشروع فرحم الله شيخنا الفاضل خير الجزاء، على هذا الجهد المضني المبارك، ونفع به، وقد جعله في قسمين: «صحيح» و«ضعيف»، وقد طبع القسم الصحيح في جزءين، والضعيف في جزء[1].

٩- العلامة: زين الدين محمد المدعو/ عبد الرؤوف المناوي، المتوفى سنة واحد وثلاثين وألف تقريبًا. شرحه شرحًا وافيًا بالمراد مع الإيجاز، وهو شرح من لان في يده علم الحديث، وعلم الفقه، وعلوم اللغة، ويقع في ستة مجلدات وسماه: «فيض القدير بشرح الجامع الصغير»، وهو كتاب كثير النفع شائع، ولما أنه موضوع بحثنا، سأتحدث عنه وعن ترجمة مؤلفه بشيء من التفصيل في المبحث القادم.

وهناك شروح أخرى ومختصرات، وتعليقات، وشروح لغريبه تربو على العشرين أعرضنا عن ذكرها بغية الاختصار.

****

(١) وللعلماء مؤآخذة على هذا التقسيم في مؤلفات الشيخ -رحمه الله-، تستحق النظر والاعتبار؛ وذلك لأن بقاءها مجتمعة في موضع واحد، أنفع للقارئ والباحث.

التعريف بـ(فيض القدير) ومنهج المؤلف فيه

العلامة المناوي -رحمه الله- له اطلاع واسع على كثير من العلوم وهو من أسرة علمية توارثت العلم، وخلَّف بعضها لبعض كثيرًا من مؤلفات السلف، استفاد منها العلامة المناوي، فمنها مؤلفات مخطوطة وبعضها مطبوع والبعض الآخر مفقود، فمن المؤلفات غير الموجودة والتي أفاد منها على سبيل المثال: شرح الترمذي للعلامة العراقي، وشرح آخر على الترمذي للعلامة ابن حجر، وشرح على أبي داود للعلامة ابن محمود، وأما الشروح الأخرى على السنن والصحاح المشهورة والمطبوعة، وغيرها من كتب الحديث واللغة، وكتب المذاهب الفقهية، فقد كانت موارده في الكثير منها، وقد أفاض -رحمه الله تعالى- في بيان معاني الألوهية والربوبية والعبادة والآداب والأخلاق لا يجحد فضله في ذلك إلا المكابرون، وأبدع في شرحه على الأحاديث وهو شرح من تبحر فى علم الحديث، وعلم الفقه، وعلوم اللغة، ولم يدخل بتأليفه - كما قال - في زمرة الناسخين، بل أتى بشوارد وفرائد غنية في مادتها ومدلولاتها.

ومع امتياز هذا الشرح بكثرة الفوائد، إلا أنه أوجز فيه من غير خلل، بيَّن فيه مقصود الحديث، دون الدخول في الخلافات، والمذاهب، والمسائل النحوية، وإن كان يتطرق عند الحاجة إلى شيء منها أحيانًا، كذلك اعتنى ببيان ألفاظ غريب الحديث، أو مشكله، وحاول التوفيق بين الأحاديث التي تبدو بادي الرأي، مختلفة أو متباينة، كما أنه أكثر من إيراد سبب ورود الحديث، وهي فائدة لا تخفى أهميتها وعظم قدرها، أما من ناحية المسائل الفقهية، فهو يجمل القول إذا لم يكن ثمة ما يدعو إلى التفصيل، وربما رجَّح من تلك الآراء ما استبان له صوابه، وإن كان خلاف مذهبه الذي ينتمي إليه، وكذلك تجده ينتقي لشرح الأحاديث من أقوال واجتهادات الأئمة الأعلام والعلماء المجتهدين، النكت، والنوادر المبثوثة في كتبهم، من المسائل الراجحة المتفق عليها، أو المختلف فيها؛ ليجرز مِلَحها ولطائفها في كتابه، ثم إنه لا يتكلف الطعن في أدلة المخالفين، بل يمر عليها مرور الكرام، من غير تجريح ولا تشهير، كما أنه

تناول نقد الأحاديث وهو من المتضلعين في هذا العلم بشهادة أهل هذا الفن وقد قال عن نفسه -: وجبلني الله على الاعتناء بتمييز صحيح الحديث وسقيمه[1] - أقول: تناول نقد الأحاديث من حيث تخريجها وبيان حالها، من حيث الصحة والضعف مع السيوطي، فأحيانًا يكتفي بما ذكره في تخريج الحديث، وأحيانًا يستدرك عليه فيزيد أشياء في تخريج الحديث، أو يذكر للحديث شواهد ومتابعات ويعلق بفوائد كثيرة تتعلق بالإسناد والمتن، وأحيانًا يقر السيوطي على تصحيح الحديث أو تحسينه أو تضعيفه، وأحيانًا يعترض عليه ويناقشه مناقشة علمية مع التزام جانب الأدب، والتماس العذر له، وكان كثيرًا ما يثني عليه وعلى حفظه، ويدعو له، عند انتقاده[2].

(١) قد وقع للعلامة المناوي أوهام تعقبه عليها العلامة أحمد بن محمد بن الصديق الغماري في كتاب حافل سماه: المداوي لعلل الجامع وشرحي المناوي، كما تعقب كذلك العلامة السيوطي في نفس الكتاب.

(٢) وهذه بعض الأمثلة التي تناول فيها الحديث مع السيوطي، من حيث تخريجه أو تصحيحه وتضعيفه - راجع حديث «اليد العليا خير من اليد السفلي وابدأ بمن تعول» تجد أن السيوطي -رحمه الله تعالى- يقول ما معناه: إن هذا أخرجه أحمد والطبراني في الكبير عن ابن عمر، فيتعقبه المناوي، قائلاً: (قضية صنيع المؤلف أن هذا الحديث لم يخرج في الصحيحين ولا أحدهما، وهو عجب، فقد خرجه البخاري من حديث أبي هريرة بزيادة، ولفظه: «اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول، وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، ومن يستعفف يعفه الله» ثم يقول: وقال المنذري: خرجه الشيخان عن حكيم بن حزام.

وراجع حديث «صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب.. إلخ» تجد أن السيوطي -رحمه الله تعالى- رمز لحسنه، ثم إن المناوي تعقبه قائلاً: رمز المصنف لحسنه، وقضية صنيع المصنف أن الخطيب خرجه وسكت عليه، وليس كذلك، فإنه قال عقبه بما نصه: هذا حديث منكر من هذا الوجه جدًا كالموضوع، وإنما يرويه، علي بن نزار، شيخ ضعيف، واهي الحديث، عن ابن عباس إلى هنا كلامه، وقال غيره: فيه إبراهيم بن زيد الأسلمي، قال في «اللسان» عن الدارقطني: متروك الحديث، وعن ابن حبان: منكر الحديث جدًا، يروي عن مالك ما لا أصل له، وقال أبو نعيم: يحدث عن مالك وابن لهيعة بالموضوعات أهـ.

قال العلائي: والحق أنه ضعيف لا موضوع.

* ونشير إلى أنه لا ينبغي الوثوق بتصحيح العلامة السيوطي.

فقد نقل الألباني - رحمه الله- بأنه ليس من أهل النقد والدقة [1]، أضف إلى ذلك أنه معروف بتساهله في التصحيح والتحسين والتضعيف، وسنرفق في ختام هذه الحاشية أرقام الأحاديث التي انتقدها المناوي على السيوطي في (فيض القدير)، كما ذكرها الألباني في مقدمة كتابه: «صحيح الجامع» مما يفسر لك صحة ما ذهب إليه العلامة الألباني.

كما أنه لا ينبغي الوثوق بالرموز التي وضعها السيوطي في الصحة والحسن والضعف؛ لما سبق ذكره؛ ولما بينه المناوي والألباني - رحمهما الله -، من أن في هذه الرموز سقطًا، وتحريفًا، وزيادة، وقد نقل أحاديث في مقدمة: صحيح الجامع وزيادته، للدلالة على ذلك، نذكر بعضها للفائدة. =

(١) ننبه إلى أن انتقاد العلامة الألباني للجلال السيوطي لا يقدح في إمامته وجلالته ورسوخ قدمه في العلم، بل من سنن الله في خلقه أن كتب عليهم الخطأ والزلل، وكلٌ مأخوذ من قوله ومتروك، إلا من جعل الله العصمة سبيله، وهم الأنبياء والرسل، والكمال لغير ذي الجلال محال.

وأما إذا جاء الحديث عند الحاكم، فإنه يتبعه بكلام الذهبي عليه، ويعقب عليهما في أحيان، أو يعترض عليهما في أحيان أخرى، ومن ثم فهو يترجم للصحابة وبعض

= **أولها التحريف**، حديث «آخر من يحشر راعيان ....» رمز له (صـ) في أكثر من نسخة من «الجامع» حتى نسخة المناوي ! ومع ذلك فالمناوي يقول فيه: «رمز المؤلف لحسنه....».

ثم أخذ يناقشه في ذلك، ويبين أن الصواب أنه صحيح، وهو كما قال:

الحديث الثاني: «آية الكرسي ربع القرآن» رمز له (ضـ) حتى في نسخة المناوي، ولكن هذا يخبر بخلاف ذلك، فيقول في شرحه المذكور: «وقد حسنه المؤلف ولعله لاعتضاده».

قلت: والصواب أنه ضعيف، لأننا لم نجد له ما يعضده.

الحديث الثالث: «اجعلوا أئمتكم خياركم ....»

رمز له بالضعف حتى في نسخة المناوي، أما هذا فقد قال:

«رمز المصنف لحسنه، وليس كما قال.....»

* **ثانيًا: أمثلة للسقط.** الحديث الأول: «آخر قرية من قرى الإسلام خرابًا المدينة...» لم يرمز له بشيء، ولا في نسخة المناوي، ولكنه يقول في شرحه: «رمز المصنف لضعفه»!

* **ثالثًا: أمثلة الزيادة:**

الحديث الأول: «ابن آدم عندك ما يكفيك ....» رمز له بـ (صـ) في نسخة المناوي وغيرها، لكن المناوي يقول في شرحه عليه: (سكت عليه) !.

قلت: هو موضوع.

وغير هذا كثير مما سيشاهده القارئ الكريم عند اطلاعه.

وإليك أرقام الأحاديث التي انتقدها المناوي على السيوطي، والتي أشرنا إلى أننا سنرفقها في ختام هذه الحاشية، مع بعض تعليقات الشيخ الألباني رحمه الله، وانتقاده للسيوطي - رحمه الله تعالى -.

المجلد الأول: (٥٣، ٦٢، ٢٠٢، ٢٣١، ٤٨٦، ٥٠٧، ٥٨١، ٦٦٨، ٦٩٦، ٧٢٨، ٨٤٠، ٨٤٧، ٨٧١، ٩١٩، ٩٢٤، ٩٢٦، ٩٣٤، ٩٥٠، ٩٦٠، ١٠٠٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠٣٢، ١٠٦٠، ١٠٧١)

المجلد الثاني: (١٢٢٢، ١٢٣٤، ١٢٦٢، ١٢٦٧، ١٣٦٣، ١٣٩٧، ١٣٩٩، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤١٢، ١٤٥٢)

المجلد الثالث: (٤١٤١، ٤٢٤٤، ٤٢٨٢، ٤٢٨٣، ٤٢٨٧، ٤٣٠٥، ٤٣٢١، ٤٣٣٦، ٤٣٤٥).

المجلد الرابع: (٤٣٨٥، ٤٤١٢، ٤٤٣٢، ٤٥١١، ٤٥١٥، ٤٦٤٢، ٤٦٧٤، ٤٦٧٨، ٤٦٨٢، ٤٦٨٧، ٤٧٠١، ٤٧٠٢، ٤٧٠٣، ٤٧٠٤، ٤٧٠٥، ٤٧٤٩، ٤٧٦٧، ٤٧٧٧، ٤٧٨٥، ٤٧٩٢، ٤٧٩٦، ٤٨٠١، ٥٨٨١، ٤٩٩٩، ٥٠٠٢، ٥٠٠٣، ٥٠٠٥، ٥٠٠٦، ٥٠٢٤، ٥٠٥٨، ٥٠٦٨، ٥١٣٣، ٥١٣٤، ٥٢٦٠، ٥٢٦١، ٥٢٩٩، ٥٣٠٧، ٥٣٤٩، ٥٣٨٩، ٥٤١٧، ٥٤٣٠، ٥٤٧٥، ٥٤٨٠، ٥٥٧٧، ٥٨٩٢، ٥٩٩٧، ٦٠٢١، ٦٠٣٩، ٦٠٦٨، ٦٠٩٣)

المجلد الخامس: (٦٢٥٦، ٦٢٧١، ٦٢٧٦، ٦٢٩٣، ٦٢٩٩، ٦٣٠٠، ٦٣١٥، ٦٣١٨، ٦٣٧١، ٦٣٧٣، ٦٣٩٦، ٦٤٩٣، ٦٥٤١، ٦٥٦٥، ٦٥٩٦، ٦٦١٣، ٦٦٢٣، ٦٦٣٠، ٦٦٣٧، ٦٦٣٨، ٦٦٥١، ٦٦٧١، ٦٦٨٣، ٦٦٨٦، ٦٦٨٧، ٦٦٩٦، ٦٧٣٥، ٦٧٩١، ٦٨٤٦، ٦٨٦٤، ٦٨٨٠، ٦٨٨١، ٦٩٨١، ٦٩٧٢، ٦٩٨٥، ٦٩٩٧، ٧٠٠٣، ٧٠٤٠، ٧٠٦٩، ٧٠٧٢، ٧١٥٦، ٧٠٨٦، ٧١٩٦، ٧٢٠٨، ٧٢٢٣، ٧٢٧١، ٧٢٧٨، ٧٣٩٦، ٧٣٩٧، ٧٤٨٥، ٧٦٣٦، ٧٧٠٣، ٧٧٦٤، ٧٧٦٩، ٧٠٨٦، ٧٧٥٦، ٧٨١١، ٧٨١٢، ٧٨١٩، ٧٨٢٠، ٧٩٣٠، ٧٩٨٢، ٨٠٤٩، ٨٠٩٣، ٨١٤٠، ٨١٦٠)

التابعين إذا لزم الأمر، وكذلك رواة الحديث مع بيان حالهم تعديلاً وتجريحًا، كما أنه يحتج بأقوال الأئمة النقاد من المحدثين، فيما ذهب إليه أو قرره في صحة الحديث وضعفه، من أمثال الدارقطني، وابن عبد البر، والعراقي، والهيثمي، وابن دقيق العيد، والزيلعي، ومغلطاي، وابن الملقن، وابن حجر، والبوصيري، والسخاوي، وابن قطلوبغا، وغيرهم من المتمرسين في علم الحديث رواية ودراية، والكتاب عظيم

= المجلد السادس: (٨٢٧٣، ٨٣٨٥، ٨٤٠٠، ٨٤٣٩، ٨٤٦٣، ٨٤٩٨، ٨٧٦٨، ٨٩٠٠، ٩٠٠٣، ٩٢٤٩، ٩٣٣٦، ٩٥٥٨، ٩٨٧٥، ٩٨٧٨).

تلك هي أرقام بعض الأحاديث التي قواها السيوطي وانتقدها عليه المناوي، وأما الأحاديث الي سكت عليها، وهي ضعيفة، فحدث عن البحر ولا حرج، بل إن بعضها قد ضعفها مخرجها الذي عزاه السيوطي إليه ولم يحك هو كلامه أصلاً مثل الحديث (٤٣٣٨ - «ذهاب البصر مغفرة للذنوب . . .»[1] عد خط) عن ابن مسعود). قال المناوي:

«قضية صنيع المصنف أن مخرجه سكت عليه ، والأمر بخلاف، بل تعقبه ابن عدي بقوله: هذا منكر المتن والإسناد ، وهارون بن عنترة لا يحتج به، وداود بن الزبرقان ليس بشيء اهـ. لهذا حكم ابن الجوزي بوضعه، وتبه على ذلك المؤلف في (مختصر الموضوعات)».

ومثل الحديث (٤٣٦٧ - «رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس، وأهل التودد في الدنيا لهم درجة في الجنة . . »[2] (هب) عن (أنس) .

قال المناوي: «أظهر صنيع المصنف أن مخرجه البيهقي، خرجه ساكتًا عليه، والأمر بخلافه ، فإنه تعقبه بما نصه:

هذا إسناد ضعيف ، والحمل فيه على العسكري أو العمي اهـ».

وهناك أمثلة أخرى كثيرة، وفيما ذكرنا مقنع لأهل الفهم والإنصاف[3].

ولكن لابد من أن نذكر حقيقة أخرى تؤكد ما سبق بيانه من تساهل السيوطي وقلة تحقيقه، وهي تتجلي في قوله في أول كتابه: «الجامع الصغير»: وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب».

فقد تبين للمحققين النقاد، أنه لم يصنه عما زعم! فقال المناوي في «شرحه» :

«ثم إن ما ذكره من صونه عن ذلك غالبيّ أو ادعائيّ، وإلا فكثيرًا ما وقع له أنه لم يصرف إلى النقد الاهتمام، فسقط فيما التزم الصون عنه في هذا المقام، كما ستراه موضحًا في مواضعه، لكن العصمة لغير الأنبياء متعذرة، والغفلة على البشر شاملة منتشرة، وقد أعطى الحفظ حقه، وأدى من تأدية الفرض مستحقه، ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ﴾ (*)[الرعد: ١٧].

(١) انظر «ضعيف الجامع الصغير» رقم ٣٠٥٧.

(٢) انظر «ضعيف الجامع الصغير» رقم ٣٠٧٢.

(٣) قال المناوي تحت الحديث (٢٣١٤): «وكثيرًا ما يقع للمصنف عزو الحديث لمخرجه، ويكون مخرجه قد عقبه بما يقدح في سنده، فيحذف المصنف ذلك، ويقتصر على عزوه له، وذلك من سوء التصرف».

(*) وبهذا ينتهي ما نقلناه حرفيًا من مقدمة الشيخ العلامة الألباني - رحمه الله تعالى - وإيراده نقد العلامة المحقق المناوى للجلال السيوطي - رحمهما الله تعالى -.

المنفعة في بابه، وفيه علم جزيل لولا ما نقل فيه من رسوم وزهد على طرائق منحرفي الصوفية، وهو بالنسبة لمجموع الكتاب قليل، بل نادر فنسأل الله - تعالى - له الرحمة والرضوان.

وننبه إلى أن العلامة المناوي - رحمه الله تعالى - يتصرف كثيراً فيما ينقله، وهذا الغالب على منهجه فهو يختصر المعاني والفوائد بلفظه، وقد ينقل النص أحيانا كاملاً أو مختصراً.

وفي الجملة «فالفيض فيض»، فقد نشر - رحمه الله - كما قال جواهره، وأبرز ضمائره، وأفصح عن لغاته، وكشف القناع عن إشاراته، وأسفر عن جمال حور مقصوراته الخيام، وبيّن ما فيه من سحر الكلام، ودل على ما حواه من درر مجمعة على أحسن نظام، وخدمه بفوائد تقرّ بها العين، وفرائد يقول البحر الزاخر: من أين أخذها من أين . . .).

قال مؤلفه: «ولما منّ الله - تعالى - بإتمام هذا التقريب، وجاء بحمد الله آخذاً من كل مطلب بنصيب، نافذاً في الغرض بسهمه المصيب، كامداً قلوب الحاسدين بمفهومه ومنطوقه، وراغماً أنوف المتصلفين، ولما استوى على سوقه أسميته: «فيض القدير بشرح الجامع الصغير»، ويحسُن أن يترجم: «بمصابيح التنوير» على الجامع الصغير، ويليق أن يدعى: «بالبدر المنير» في شرح الجامع الصغير. هذا وحيث أقول: «القاضي» فالمراد (البيضاوي)، أو (العراقي)، فجدنا من قبل الأمهات الحافظ الكبير (زين الدين العراقي)، أو «جدي» فقاضي القضاة (يحيى المناوي) أو «ابن حجر» فخاتمة الحفاظ (أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني) - رحمهم الله سبحانه - اهـ.

****

ترجمة الإمام المناوي (الشارح)(*)

حياته:

ولد المناوي سنة ٩٥٢هـ، وتوفى سنة ١٠٣١هـ، وكانت مصر تحت عهد الحكم العثماني، بعد أن أخضعها السلطان سليم بايزيد سنة ٩٢٣هـ لحكم العثمانيين، وأنهى بذلك حكم المماليك في مصر.

وكان في وقت مولد المناوي على (باشوية) مصر، داود باشا، ومن ذلك الوقت إلى حين وفاته ولي على باشوية مصر أكثر من ثلاثين باشا، وكانت وفاة المناوي في عهد حسين باشا، وحين أراد الدكتور عمر فروّخ - رحمه الله - أن يصور صورة العصر في كتابه (معالم الأدب العربي في العصر الحديث)، الجزء الثاني، اختار عددًا من الشخصيات وضربها أمثلة لأنواع من النشاط في التأليف والتصانيف، وكان من جملة هؤلاء مؤلف كتاب: (فيض القدير).

كما أثنى المحبي في «خلاصة الأثر» على المؤلف - رحمه الله تعالى - قال: وبالجملة فهو أعظم علماء هذا التاريخ آثارًا، ومؤلفاته متداولة كثيرة النفع، وللناس عليها تهافت زائد، ويتغالون في أثمانها.

اسمه ونسبة ولقبه(١):

هو محمد عبد الرؤوف ولقبه زين الدين بن تاج العارفين بن نور الدين علي بن زين العابدين بن شرف الدين يحيى بن محمد بن محمد بن أحمد بن مخلوف بن عبد السلام الحدادي(٢) المناوي(٣) القاهري الشافعي.

(*) استفدنا كثيرًا من ترجمة المؤلف من محقق كتاب الفتح السماوي في تخريج أحاديث تفسير البيضاوي، ونقلنا بعض فصولها حرفيًا.

(١) قال المناوي في مقدمة كتابة (فيض القدير): أنا المدعو محمد عبد الرؤوف المناوي ١/ ٣، ولذلك ذكره الزركلي فيمن اسمه (محمد). ولعله اسم مركب فعادة الناس وضع محمد للتبرك.

(٢) نسبه إلى (حدَّادة) قرية من أعمال تونس بالمغرب الأقصى، انتقل جده شهاب الدين أحمد من حدَّادة إلى مُنْية بني خصيب بمصر، كما قال ابنه محمد تاج الدين في ترجمته المذكورة، وبذلك ضبطه السيوطي في ترجمة جده يحيى.

(٣) نسبه إلى (مُنْية) بضم الميم وسكون النون وفتح الياء المثناة التحتية، كما في (معجم البلدان).